هذا البرنامج ممول من
الاتحاد الأوروبي

بيان صحافي

ورشة عمل في مجلس النواب حول الصياغة التشريعية

نظَم مجلس النواب اللبناني بالتعاون مع لجنة الإدارة والعدل وفي سياق برنامجه المشترك مع مؤسسة وستمنستر للديمقراطية والممول من الاتحاد الأوروبي، ورشة عمل بعنوان "***واقع الصياغة التشريعية: التحديات وفرص تطويرها***"، يوم الخميس 16 شباط 2012، في مجلس النواب، بحضور برلماني وإعلامي، وبمشاركة وفود برلمانية من تونس ومصر، وممثلين عن السلطات التنفيذية والقضائية اللبنانية، وخبراء إقليميين ودوليين في الصياغة التشريعية، وممثلين عن الجامعة اللبنانية.

ويهدف البرنامج الممول من الاتحاد الأوروبي إلى تعزيز قدرات البرلمان اللبناني من أجل رقابة فاعلة على التشريعات والموازنة، وهما مهمّتان أساسيّتان لبناء ديمقراطيّة عميقة. ويركز البرنامج على العمل مع النواب وإنشاء وحدة استشارية لتقديم الدعم التقني والخبرات للجنتين برلمانيتين أساسيتين هما لجنة المال والموازنة ولجنة الإدارة والعدل.

ورحب رئيس لجنة الإدارة والعدل النائب روبير غانم بالحضور وشدد على أهمية الصياغة التشريعية، كونها تقيم العلاقة بين الفرد والدولة وتربط الأفراد داخل الدولة والشعوب بعضها ببعض. وأضاف أن الديمقراطية ليست نظاماً عادياً لأنها تتطلب مشاركة فاعلة من الشعب عبر ممثليه في مجلس النواب، مشيراً إلى أن دور المجلس النيابي في هذه الأنظمة أساسي في التشريع والرقابة.

وقالت القائمة بأعمال بعثة للاتحاد الأوروبي إلسا فنَيت إن "الاتحاد الأوروبي ملتزم منذ وقت طويل تشجيع الإصلاحات الاقتصادية والسياسية في لبنان ودعمها، على أساس المساءلة المتبادلة والقيم العالمية المشتركة لحقوق الإنسان والديمقراطية ودولة القانون. وتعتبر البرلمانات الوطنية مؤسسات محورية في النظم الديمقراطية، لأنها تؤدي دوراً مركزياً في عملية صنع القانون والرقابة على السلطة التنفيذية والتمثيل الشعبي. وسوف يستمر الاتحاد الأوروبي في إطار هذا التعاون بالتركيز على الدعم البرلماني".

من جهتها، شكرت مديرة برامج الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في مؤسسة وستمنستر للديمقراطية الدكتورة دينا ملحم في كلمتها المشاركين على تلبية الدعوة، لاسيما الوفود البرلمانية العربية، مما يعزز تبادل التجارب والخبرات. كما عرضت لأهمية موضوع ورشة العمل وأشارت إلى أن هذه الورشة تأتي ضمن سلسلة نشاطات مع لجنة الإدارة والعدل في سياق برنامج ممول من الاتحاد الأوروبي. وختمت كلمتها بعرض لدليل تم وضعه بالتعاون مع خبراء دوليين ومحليين من الجامعة اللبنانية بعنوان "دليل التحليل التشريعي".

وناقشت ورشة العمل في ثلاث جلسات أبرز المشاكل والتحديات التي تواجه مختلف أصحاب العلاقة في مراجعة مشاريع واقتراحات القوانين واعتمادها، وتكامل دور كل من مجلس النواب اللبناني والحكومة في إصدار التشريعات. كما تخلل الورشة عرض لتجربة كل من المملكة المتحدة وفرنسا والدعم التقني المتوفر للنواب. وناقشت الجلسة الأخيرة أفضل التجارب الدولية المشابهة التي تبنى المشاركون عدداً من التوصيات على أساسها.